

بعد مرور عامين على الاستعراض الدوري الشامل

ماذا حفظت

الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ تعهداتها؟

تقرير على هامش دورة الاستعراض الدوري الشامل
في سياق تقرير منتصف المدة الطوعي

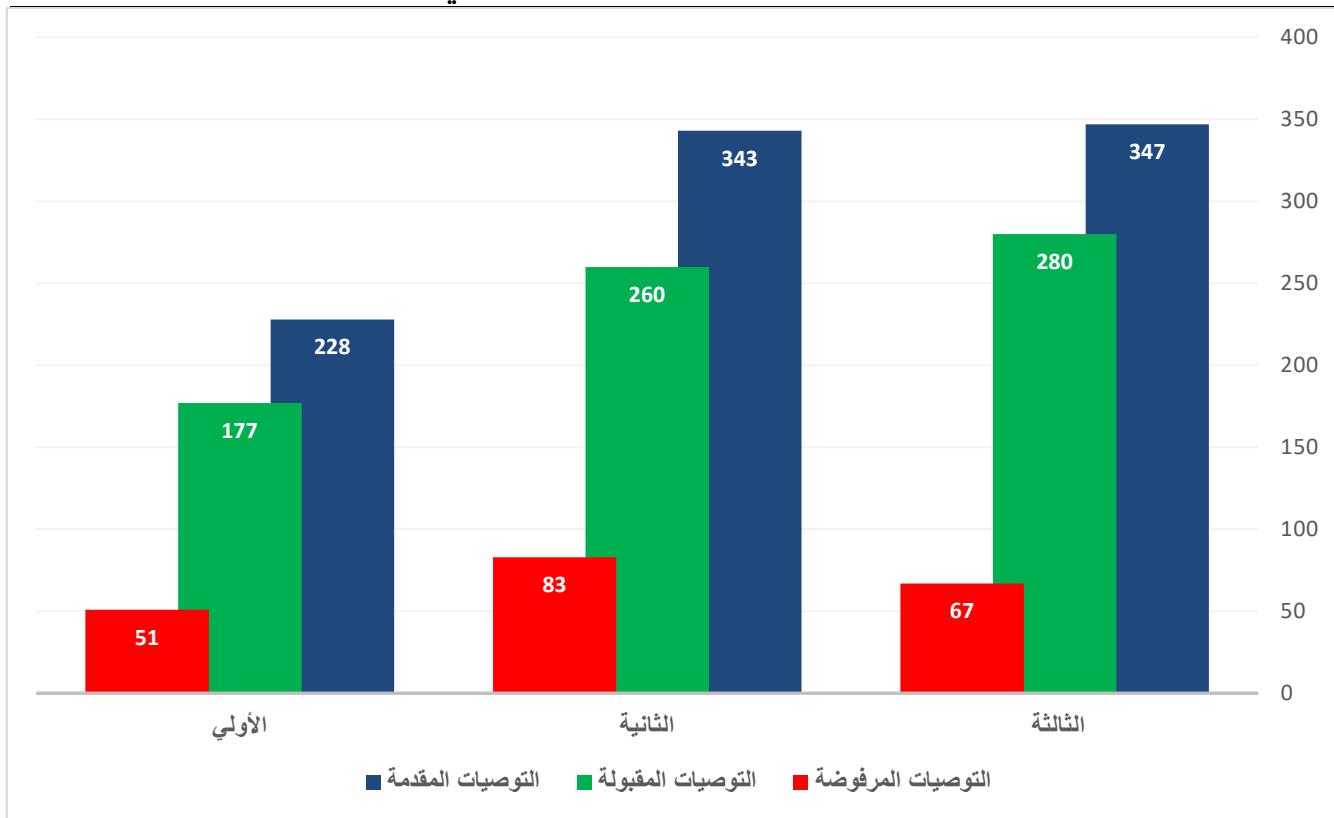
إعداد: على محمد
تحرير: شريف عبد الحميد

تمهيد

تعد آلية الاستعراض الدوري الشامل واحدة من أحدث الآليات التي اعتمدتها الأمم المتحدة بغية تقييم أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم وصولاً إلى تحسين وضعية حقوق الإنسان في البلدان المختلفة دون استثناء. وقد استحدثت هذه الآلية بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 مارس 2006 الذي تأسس بموجبه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد منح القرار المجلس صلاحية استعراض أو مراجعة سجلات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة مرة كل أربع سنوات ونصف. وتتوفر هذه الآلية فرصة مواتيه لكل دولة للإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها لتحسين حالة حقوق الإنسان فيها وللتغلب على المعوقات والتحديات التي تعترض ضمان حقوق الإنسان فيها. كما تتيح هذه الآلية إمكانية لتبادل الآراء والخبرات وصولاً إلى الممارسات والسياسات الأكثر فعالية في تعزيز� احترام حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

خضعت الولايات المتحدة الأمريكية لثلاث جولات سابقة من الاستعراض الدوري الشامل في 9 نوفمبر 2010 وفي 22 مايو 2015، وأخيراً في 9 نوفمبر 2020. وخلال الثلاث جولات تلقت الولايات المتحدة 918 توصية قبلت الولايات المتحدة من هذه التوصيات كلياً وأحياناً بشكل جزئي 717 توصية بينما رفضت 201 توصية لكن وبتبني مسار تنفيذ التوصيات التي قبلتها الولايات المتحدة فإن ثمة تباطئ في احراز تقدم في تنفيذ هذه التوصيات.

الشكل الأول: موقف الولايات المتحدة من التوصيات المقدمة لها في ثلاثة جولات لآلية الاستعراض



يلاحظ من الشكل السابق، إنه خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل قد تلقت الولايات المتحدة 347 توصية خلال مراجعة آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقد قبلت كلّاً أو جزئياً ما مجموعه 280 توصية، بينما رفضت الولايات المتحدة 67 توصية.

أولاً: تصنيف التوصيات المقدمة للولايات المتحدة في الجولة الثالثة

تلقت الولايات المتحدة 347 توصية في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل وجاءت 217 توصية أي 87% من هذه التوصيات لتعلق بخمس قضايا رئيسية: وهي الانضمام إلى المعاهدات الدولية: منع التمييز ومكافحة العنصرية؛ إلغاء عقوبة الإعدام؛ التعاون مع هيئات الأمم المتحدة؛ وإنهاء العنف والقوة المفرطة لقوى الشرطة في الولايات المتحدة ويوضح الجدول أدناه تصنيف التوصيات التي تلقتها الولايات المتحدة في الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

الجدول الأول: تصنيف التوصيات التي تلقتها الولايات المتحدة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض

عدد التوصيات	الموضوع
63	الانضمام إلى المعاهدات الدولية
38	منع التمييز ومكافحة العنصرية
35	إلغاء عقوبة الإعدام
30	التعاون مع هيئات الأمم المتحدة
26	تعزيز الحق في الصحة والسكن اللائق
25	إنهاء العنف والقوة المفرطة للشرطة
23	ضمان حقوق اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء
10	إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً مبادئ باريس
9	مكافحة خطابات الكراهية وحماية الأقليات
7	المساواة بين الجنسين في مكان العمل
6	إنهاء التدابير والعقوبات القسرية الانفرادية
5	التحقيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان
5	مكافحة الإتجار بالبشر
4	منع النقل غير المشروع للأسلحة
4	إغلاق السجون السرية بما في ذلك سجن جوانزانمو
4	إتاحة حق التصويت للجميع
4	تعزيز حرية الدين والمعتقد
3	إتاحة الحق في حرية التجمع السلمي

الموضوع	عدد التوصيات
إصلاح نظام العدالة الجنائية	3
المساواة الاجتماعية والحد من الفقر	3
وضع حد للاحتلال الأراضي السورية ونهب الموارد	2
محاسبة السياسيين ولعسكريين للولايات المتحدة	2
وضع حد لجرائم القتل خارج القانون	2
إلغاء القوانين خارج الحدود الإقليمية	2
الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية	2
حماية مجتمع الميم	2
مكافحة تغير المناخ	2
حظر التعذيب	2
وقف إرهاب الدولة ودعم الميلشيات	2
تعزيز حرية التعبير	2
المدافعين عن حقوق الإنسان للمهاجرين	2
منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	2
تعزيز حرية التعبير	2
منع خطر انخراط الشركات التجارية في تجاوزات لحقوق الإنسان	1
التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية	1
الحد من التشرد	1
القضاء على الاستقطاب بين الأغنياء والفقراe	1
العمل من أجل إقرار الحق في تقرير المصير للشعوب	1
منع الانتظاظ في السجون	1
إجراء مشاورات مع مجتمعات الشعوب الأصلية	1
إنشاء آلية لتقديم الدعم اللازم للفتيان والشباب	1
إنهاء الاحتجاز التعسفي للإيرانيين	1
إنهاء التواطؤ في الفظائع ضد الشعب اليمني	1
تمويل التعاون الإنمائي	1
معالجة العنف الجنسي في الجيش	1
وضع حد فوري للحصار على كوبا	1
احترام شعوب العالم في تدعيم حرياتها	1

ثانياً: تبع مسار تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية للتوصيات

خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل تلقت الولايات المتحدة الأمريكية 347 توصية منها 280 قبلت بينما رفضت 67 توصية، وفي هذا القسم من التقرير سنركز على التقدم في تنفيذ التوصيات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وأوجه التباطئ في تنفيذ التوصيات وقد أخترنا في هذه القسم من التقرير القضايا التي وجهت للولايات المتحدة فيها أكثر عدد من التوصيات ومسار الولايات المتحدة في تنفيذ هذه التوصيات أو التأخير في تنفيذها.

1. التصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان

تلقت الولايات المتحدة الأمريكية 63 توصية تتعلق بالتصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان التي لا تزال الولايات المتحدة غير طرف فيها. وذلك في 9 نوفمبر 2020، أثناء جلسة المراجعة الدورية الثالثة.

وبمراجعة مؤسسة ماعت للاتفاقيات التي لا تزال الولايات المتحدة لم تنضم إليها، وجدت مؤسسة ماعت إن الولايات المتحدة لم تنضم بعد إلى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

الجدول الثاني: التوصيات التي تلقتها الولايات المتحدة بخصوص الانضمام إلى المعاهدات الدولية

الموقف	الاتفاقية / المعاهدة ¹
●	العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية
●	العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
●	الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين
●	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري
●	اتفاقية حقوق الطفل
●	اتفاقية مناهضة التعذيب
●	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
●	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
●	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

¹ ● تعني الانضمام إلى المعاهدة ● تعني إمكانية التوقيع على المعاهدة لكن عدم التصديق عليها أو عدم التوقيع والتصديق معاً

يتضح من الجدول السابق إن الولايات المتحدة لا تزال غير منضمة إلى ست معاهدات واتفاقيات أساسية من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، وهو ما نسبته 66% من إجمالي هذه الاتفاقيات والمعاهدات. كما لم تنضم الولايات المتحدة سوى إلى البروتوكول الإختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن النزاعات المسلحة والبروتوكول الإختياري الثاني الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. ولا تزال غير منضمة إلى البروتوكولات الإختيارية الملحقة باتفاقيات مناهضة التعذيب والعقد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

2. التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

تلتقت الولايات المتحدة الأمريكية نحو 30 توصية تتعلق بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة يمكن النظر فيهاً مع مراعاة أنه جرى دمج التوصيات المكررة في الجدول أدناه:

الجدول الثاني: التوصيات المقدمة للولايات المتحدة فيما يخص التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

الموقف	مضمون التوصية
●	إعادة النظر في قرار عام 2017 بالانسحاب من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ
●	إلغاء الأمر التنفيذي رقم 13928 الذي يجيز فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية
●	إعادة النظر في الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان
●	النظر في توجيهه دعوة دائمة للإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة
●	إنشاء آلية وطنية لتنفيذ التوصيات الناجمة عن الاستعراض الدوري الشامل

أحرزت الولايات المتحدة تقدماً في تنفيذ بعض التوصيات الخاصة بالتعاون مع آليات وهيئات الأمم المتحدة. وفور تسلمه مهام رئيس الولايات المتحدة رسمياً اتخذ الرئيس الأمريكي جو بيدن قراراً تنفيذياً في 21 يناير 2021، بالعودة إلى اتفاق باريس تنفيذاً لمجموعة من التوصيات التي تلقتها الولايات المتحدة في الجولة الثالثة من الاستعراض². وتبع هذا القرار في 8 فبراير 2021 قراراً بالعودة إلى

² رسمياً.. أمريكا تعاود الانضمام إلى اتفاق باريس للمناخ، <https://arabic.cnn.com/world/article/2021/02/19/us-officials-rejoins-paris-agreement>

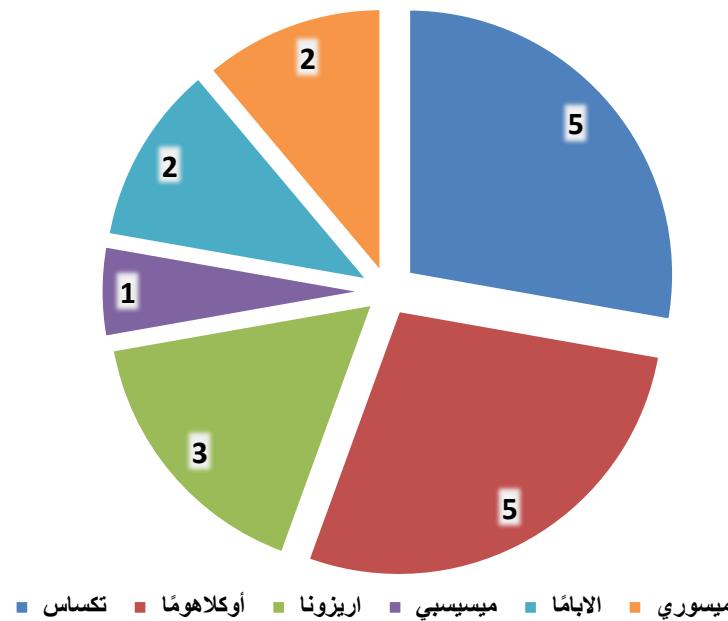
مجلس حقوق الإنسان بعد الانسحاب من المجلس اثناء رئاسة الرئيس السابق دونالد ترامب³.

كما أصدر الرئيس بايدن قراراً بتوجيه دعوة دائمة للإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، وعقب هذه الدعوة وصل المقرر الخاص المعنى بمكافحة الإرهاب إلى سجن جوانتمو. كما شمل التعاون مع الآليات الدولية السماح بزيارة في الفترة من 24 أبريل إلى 5 مايو لثلاث من خبراء في الآلية الأمم المتحدة لتعزيز العدالة العنصرية والمساواة في سياق انفاذ القانون. وفي 2 أبريل 2021 ألغى الرئيس بايدن الأمر التنفيذي رقم 13928 وهو ما ألغى العقوبات والقيود المفروضة على موظفي المحكمة الجنائية الدولية⁴ مع ذلك لا تزال الولايات المتحدة تتباطئ في تنفيذ التوصيات الخاصة بإنشاء آلية وطنية لتنفيذ جميع التوصيات الواردة في المراجعة الدورية الثالثة لآلية الاستعراض الدوري الشامل وهو ما يُعد تأخراً في تنفيذ التوصية المتعلقة بهذه المسألة.

3. إلغاء عقوبة الإعدام

تلقت الولايات المتحدة 35 توصية تتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام وتقديم المساعدة القانونية للأشخاص الذين صدر في حقهم حكمًا بعقوبة الإعدام. مع ذلك لا تزال عقوبة الإعدام سارية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال في عام 2022 جرى إعدام 22 شخص موزعين على ست ولايات من الولايات المتحدة الأمريكية. كما في الشكل البياني أدناه.

الشكل الثاني: عدد الأشخاص الذين أُعدموا في الولايات المتحدة في 2022



³ U.S. Decision To Reengage with the UN Human Rights Council, <https://www.state.gov/u-s-decision-to-reengage-with-the-un-human-rights-council/>

⁴ Ending Sanctions and Visa Restrictions against Personnel of the International Criminal Court, <https://bit.ly/3AvMiwD>

في عام 2021 أيضًا جرى تنفيذ 11 عملية إعدام، جميع هذه العمليات نفذت في ست ولايات على وجه التحديد وهي الولايات التي لم تلغى عقوبة الإعدام حتى كتابة هذا التقرير⁵.

4. الحد من انتشار الأسلحة النارية

قبلت الولايات المتحدة الأمريكية 5 توصيات تتعلق بالحد من انتشار الأسلحة النارية في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن إجمالها في الجدول أدناه:

الجدول الثالث: التوصيات المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة

رقم التوصية	التصویة
212	تعزيز اللوائح المتعلقة بالتحري عن خلفيات مباشري العمليات الخاصة لنقل الأسلحة النارية
213	التصدي لانتشار الأسلحة النارية وضمان حق الناس في الحياة
214	تعزيز القانون الاتحادي للحد من وقوع الأسلحة النارية في الأيدي الخاطئة المحتملة، وتنفيذ لوائح لإزالة ما يسمى "ثغرة معارض بيع السلاح
215	اتخاذ التدابير الضرورية للحد من العنف المسلح، في ظل العدد الكبير المقلق

مع ذلك لا يزال الموقف من تنفيذ التوصيات غير مكتمل، بداية شملت الجهد نحو تنفيذ التوصيات اقتراح تشريع فيدرالي من شأنه تتبع مبيعات الأسلحة أو إنشاء سجل للمسدسات، ومع ذلك تعرضت هذه التشريعات إلى مقاومة من لobi السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لتقديرات مشروع مسح الأسلحة الصغيرة فإن نحو 860 مليون قطعة سلاح بحوزة المدنيين في الولايات المتحدة الأمريكية. خلال الفترة من عام 2000 إلى 2020 تضاعف الإنتاج السنوي للأسلحة النارية في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة مرات تقريباً. للحد الذي يقال فيه إن عدد الأسلحة يفوق عدد الأفراد في الولايات المتحدة وإن 46% من ملكية المدنيين على مستوى العالم للأسلحة تتحصّر في الولايات المتحدة الأمريكية.⁶

أدى انتشار الأسلحة بالتبعية إلى حوادث عنف متتالية فمنذ خضوع الولايات المتحدة للمراجعة الثالثة أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل شهدت 1339 عملية عنف مسلح من بينها في عام 2021 نحو 692 عملية إطلاق نار جماعي أدى

⁵ Death Penalty 2021: Facts and Figures, <https://bit.ly/3Hprx9F>

⁶There are more guns than people in the United States, according to a new study of global firearm ownership, <https://wapo.st/2N77yI3>

إلى مقتل وإصابة 45 ألف شخص⁷، بينما عام 2022 فقد شهد نحو 647 عملية إطلاق نار جماعي أدى إلى مقتل وإصابة 44 ألف (الجدول الرابع). تؤدي هذه العمليات إلى قتل من المدنيين وهو انتهاك للحق في الحياة وهو حق محمي بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعقد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الجدول الرابع: عمليات العنف المسلح في الولايات المتحدة في عامين

العام	عمليات العنف المسلح	القتلى والمصابين
2021	45010	692
2022	44287	947

5. منع التمييز، ومكافحة العنصرية

قبلت الولايات المتحدة نحو 38 توصية تتعلق بمنع التمييز ومكافحة التمييز العنصري في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في نوفمبر 2020 واعادت الولايات المتحدة الالتزام بتنفيذ هذه التوصيات اثناء انعقاد الدورة 38 لمجلس حقوق الإنسان.

واتخذ الرئيس بايدن لتنفيذ هذه التوصيات تدابير مختلفة، بمجرد وصوله لرئاسة الولايات المتحدة في 20 يناير 2021. وقع الأمر التنفيذي رقم 13985 المتعلق بـ "تعزيز العدالة العرقية ودعم المجتمعات المحرومة من خلال الحكومة الفيدرالية": ودعم هذا القرار إيجاد منصب ذو حيثية لمسؤولي التنوع والشمول في وزارة الخارجية الأمريكية والمناصب المماثلة في الوكالات الفيدرالية؛ وقدم مرشح إلى "لجنة القضاء على التمييز العنصري" التابعة للأمم المتحدة.

جاء هذا الإعلان في إطار اتباع نهج يوفر المساواة لجميع الأقلية في الولايات المتحدة بما في ذلك الأشخاص الملونين وغيرهم من الأفراد الذين عانوا تاريخياً من تقلص الخدمات والتهميش وتأثروا بالفقر وعدم المساواة.⁸ بناء على هذا الأمر أيضاً ألغى الأمر التنفيذي 13950 الصادر في 22 سبتمبر 2020 الخاص بمكافحة القواليب النمطية المتعلقة بالعرق الذي منع في السابق المتعاقدين الفيدراليين من توفير برامج تدريبية وبرامج معينة تتعلق بالتنوع في مكان العمل.⁹

⁷ The US had 647 mass shootings in 2022. Here's the full list., <https://www.insider.com/number-of-mass-shootings-in-america-this-year-2022-5>

⁸ Executive Order on Advancing Racial Equity and Support for Underserved Communities Through the Federal Government, The White House, 20 January 2021, <https://bit.ly/3sd7UKF>

⁹ Revocation of Executive Order 13950, Office of Federal Contract Compliance Programs, <https://www.dol.gov/agencies/ofccp/executive-order-13950>

اتسع الأمر التنفيذي الجديد ليشمل إعمال مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية لاسيما المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي جاء في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، بجانب عدد من أهداف التنمية المستدامة، يلزム الأمر التنفيذي الحكومة الفيدرالية اتباع نهجاً شاملاً من أجل تعزيز المساواة والحقوق المدنية والعدالة العرقية وتكافؤ الفرص للجميع، بما في ذلك الأفراد الملوك وغيرهم من عانوا تاريخياً من نقص الخدمات ويهدف الأمر التنفيذي إلى خلق فرص لتحسين المجتمعات التي عانت تاريخياً من نقص الخدمات الأساسية، بجانب ما يتضمنه من طلب إلى الإدارات الفيدرالية والوكالات التنفيذية أن تعمل على معالجة عدم المساواة في سياساتها وبرامجها التي تعمل كحواجز أمام تكافؤ الفرص.¹⁰

مع ذلك لا تزال العنصرية متفشية في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي أغسطس 2022 خلصت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إن الولايات المتحدة أخفقت في تنفيذ المعايير القانونية الدولية لمكافحة العنصرية¹¹. وهو ما يعني إن ثمة خطوات أخرى يجب أن تشرع فيها الولايات المتحدة لتنفيذ التوصيات التي قبليتها بخصوص مكافحة العنصرية ومنع التمييز لاسيما فيما يتعلق بحقوق الأشخاص من الأقليات الدينية والسكان الأصليين والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة.

6. إنهاء العنف والقوة المفرطة للشرطة

تلقت الولايات المتحدة 30 توصية تتعلق بإنهاء العنف والقوة المفرطة للشرطة الأمريكية وقوات إنفاذ القانون، مع ذلك استمر سلوك الشرطة الأمريكية في ممارسة العنف والقوة المفرطة لاسيما ضد المنحدرين من أصل أفريقي والملوكيين، وفي 10 يناير أظهرت صور فحصتها مؤسسة ماعت قوات الشرطة بالضرب المبرح لشخص يدعى تايри نيكولز ويبلغ من العمر 29 عاماً في مدينة ممفيس في ولاية تينيسي وهو ما أدى لوفاته. ما يدل أكثر على عنف الشرطة هو إن مدينة مثل ديترويت على سبيل المثال دفعت في الفترة من 2010 وحتى 2020 أكثر من 650 ألف دولار للأشخاص الذين استخدمت قوات الشرطة القوة المفرطة ضدهم كتعويضات¹². ما يوضح حجم الدعاوى التي رفعت ضد الشرطة بخصوص التعريض للعنف والقوة المفرطة والمعاملة المُهينة، كما تشير التقديرات إنه في عام 2022 فقط، توفي 400 شخص من قبل الشرطة على

¹⁰ Executive Order on Advancing Racial Equity and Support for Underserved Communities Through the Federal Government, National School Boards Association, <https://bit.ly/3JRH9RV>

¹¹ Concluding observations, https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Countries.aspx

¹² The hidden billion-dollar cost of repeated police misconduct, <https://wapo.st/3AyW4Op>

اعتبارات تتعلق باللون والعرق حيث تقتل الشرطة الأشخاص من ذوي البشرة السوداء ثلاثة أضعاف مقارنة بالأشخاص من البيض¹³.

7. حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء

تلقت الولايات المتحدة 23 توصية أثناء الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، تتعلق بحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وتعد الولايات المتحدة موطنًا لـ 20% من المهاجرين في العالم. وفورً اسلامه الحكم، اتخذ الرئيس جو بايدن تدبيراً إيجابياً بإلغاء قرار سلفه دونالد ترامب القاضي بإلغاء دخول مواطني عدة دول إسلامية إلى راض الولايات المتحدة الأمريكية. مع ذلك ظلت سياسة طرد المهاجرين هي السائدة، وقد نفذت سلطات الهجرة في الولايات المتحدة في عامي 2021 و2022 أكثر من 111 ألف عملية ترحيل للمهاجرين، من بينهم أكثر من 7 آلاف طفل لم يتخطوا سن الرابعة. غالباً ما تجري سياسة بموجب آلية قانونية تعرف بالفصل أو الباب 42 وهي تدابير غير قانونية يجري ترحيل المهاجرين بموجبها بناء على أسباب تتعلق بالصحة العامة¹⁴.

غالباً ما يواجه هؤلاء المهاجرين قبل الترحيل انتهاكات مختلفة لاسيما الأطفال غير المصحوبين بذويهم ويظل هؤلاء الأطفال محتجزين لدى هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية وفي الغالب ما يظلوا محتجزين لنحو 136 ساعة على نقيض من المدة القانونية البالغة 72 ساعة. فعلى سبيل المثال في عام 2022 جرى احتجاز أكثر من ألف طفل غير مصحوب بذويه لأكثر من ثلاثة أيام بينما احتجز نحو 39 شخص منهم لأسبوعين¹⁵

أطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بأنه في 27 يونيو 2022 جرى العثور على مقطورة محملة بالمهاجرين غير الشرعيين في ضواحي سان أنطونيو، بولاية تكساس. جاءت الشاحنة من مدينة لاريدو الحدودية في ولاية تكساس في حين خططت عصابات الاتجار بالبشر لنقل المهاجرين غير الشرعيين بالشاحنات من خلال سان أنطونيو إلى المناطق النائية للولايات المتحدة. بعد ذلك جرى العثور على الشاحنة على الطريق بعد حدوث عطل فيها، وتكدس ما يقرب من 100 شخص في هذه الشاحنة توفي 53 شخصاً منهم بسبب درجة الحرارة المرتفع¹⁶.

8. إتاحة الحق في الصحة

تلقت الولايات المتحدة الأمريكية 26 توصية أثناء الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، ورغم التقدم الذي شرعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بتمديد نظام التأمين الصحي ما يعزز الحق في الصحة، إلا إن ثمة تحديات لا تزال تواجه

¹³ Mapping Police Violence, <https://mappingpoliceviolence.org/>

¹⁴ U.S. Detention of Child Migrants, <https://www.cfr.org/backgrounder/us-detention-child-migrants>

¹⁵ The United States' Arbitrary Detention at Home and Abroad: Truth and Facts, <https://bit.ly/3VhFlJ8>

¹⁶ U.S. Human Rights Abuse Against Refugees and Immigrants: Truth and Facts, https://www.fmprc.gov.cn/eng/wjbxw/202303/t20230330_11051572.html

تنفيذ جميع التوصيات التي تلقتها الولايات المتحدة فيما يخص هذا الحق. فعلى سبيل المثال أزيلت بعض مخصصات الأنسولين من فاتورة التأمين الصحي، مما حمل الأشخاص الذين يعانون من هذا المرض أعباء إضافية فعلي سبيل المثال 25% من مرضى السكري في الولايات المتحدة الأمريكية أما تخطواً جرعات الأنسولين أو لم يقدموا على الحصول عليهما بسبب تكاليفه المرتفعة¹⁷. يظل ارتفاع سعر الأنسولين من التحديات التي تواجه النظام الصحي في الولايات المتحدة لاسيما في ظل حيازة ثلاثة شركات فقط المنافسة على هذا الدواء¹⁸ وهو ما يعني إن ثمة تأخير في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحق في الصحة في الولايات المتحدة الأمريكية

9. إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس

تلقت الولايات المتحدة 10 توصيات تتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل لمبادئ باريس المنصى بموجب قرار الجمعية العامة رقم 48/134 مع ذلك ووفقاً للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فإن الولايات المتحدة لا تزال لم تنشأ مؤسسة وطنية تمثل لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

10. مكافحة خطابات الكراهية وحماية الأقليات

تلقت الولايات المتحدة 9 توصيات تتعلق بمكافحة خطابات الكراهية وحماية الأقليات في الولايات المتحدة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض. مع ذلك ظلت جرائم خطابات الكراهية في تزايد. وفقاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي على سبيل المثال ارتفعت نسبة خطابات الكراهية 12% مقارنة بهذه الخطابات في عام 2020. وجد المكتب أن أكثر من 12 ألف و400 آخرين كانوا هدفاً لخطابات الكراهية على أساس العرق أو الأصل القومي¹⁹. وظل المسلمون والمهاجرون من أمريكا الشمالية والآسيويين والسود هدفاً لخطابات الكراهية في الولايات المتحدة الأمريكية.

11. العقوبات القسرية الانفرادية

تلقت الولايات المتحدة الأمريكية 5 توصيات تتعلق بانهاء التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من الأشخاص في الدول التي تعتبر معادية لأمريكا مع ذلك لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تفرض

¹⁷ Why Insulin Is So Expensive in the U.S.—And What the Inflation Reduction Act Does About It, <https://time.com/6206569/insulin-prices-inflation-reduction-act/>

¹⁸ Insulin insulated: barriers to competition and affordability in the United States insulin market, <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8249113/>

¹⁹ New FBI data show reported hate crimes in the U.S. jumped in 2021, <https://n.pr/3njzAx0>

مزيد التدابير الإنفرادية على أكثر من 9 آلاف شخص وفقاً لمراجعة وزارة الخزانة الأمريكية بنهاية عام 2021.²⁰

بجانب ذلك لا يزال قانون قيصر لحماية المدنيين الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي سارياً وهو ما يؤثر على دخول المساعدات الإنسانية بما في ذلك السلع الضرورية مثل الأدوية والمساعدات الغذائية للشعب السوري. لا تزال دول أخرى مثل كوباً على سبيل المثال الذي يفرض عليهما حصاراً من الولايات المتحدة متضررة من هذه العقوبات لتعارض استمرار هذه العقوبات مع التوصيات المقدمة للولايات المتحدة الأمريكية فحسب ولكنها تتعارض أيضاً مع بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة مثل القرار A/77/L.5/77 الذي يدعو لإنهاء الحصار على كوباً²¹

12. إتاحة حق التصويت للجميع

تلقت الولايات المتحدة أربع توصيات تتعلق بإتاحة الحق في التصويت بما في ذلك السكان الأصليين، إلا إنه في يونيو 2022 رفض مجلس الشيوخ مشروع قانون شامل لحقوق التصويت يمنح الأمريكيين من أصل أسود الحق في التصويت، لاقى مشروع القانون معارضة الحزب الجمهوري وهو ما منع تمرير مشروع القانون.²² يتعارض ذلك مع المادة 25 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية الذي يمنح حق المشاركة السياسية لجميع الأفراد في إقليم الدولة. كما يؤخر عدم تمرير مشروع القانون من تنفيذ التوصيات التي قبلتها الولايات المتحدة الأمريكية في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

13. إغلاق السجون السرية بما في ذلك سجن جوانتانامو

تلقت الولايات المتحدة أربع توصيات تتعلق بإغلاق السجون السرية بما في ذلك سجن جوانتانامو وتعهد الرئيس بايدن بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، بإغلاق السجن سيء السمعة، مع ذلك لا يزال قيد الاحتجاز في السجن 36 رجلاً الأكثرية منهم معتقل لأكثر من عشرين عاماً دون توجيه تهمة أو الإحالة للمحاكمة.²³

14. العنف القائم على النوع الاجتماعي

تلقت الولايات المتحدة توصيتين تتعلق بإنماء العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وترى مؤسسة ماعت إن الولايات المتحدة قد فشلت في احراز تقدم في تنفيذ هذه التوصيات، خلال الفترة التالية للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل تعرضت النساء من السكان الأصليين للاغتصاب والعنف الجنسي

²⁰ West vs the rest: World opposes sanctions, only US & Europe support them, <https://bit.ly/3n9o4oV>

²¹ Adopting Annual Resolution, Delegates in General Assembly Urge Immediate Repeal of Embargo on Cuba, especially amid Mounting Global Food, Fuel Crises, <https://press.un.org/en/2022/ga12465.doc.htm>

²² After a day of debate, the voting rights bill is blocked in the Senate, <https://www.nytimes.com/2022/01/19/us/politics/senate-voting-rights-filibuster.html>

²³ The Guantánamo Docket, <https://www.nytimes.com/interactive/2021/us/guantanamo-bay-detainees.html>

بمعدلات مرتفعة للغاية وعلى الرغم من إصدار قانون مناهضة العنف ضد النساء²⁴ لا يزال يقيد القانون إمكانية مقاضاة الحكومات القبلية في الولايات المتحدة للمفترضين على النساء من غير السكان الأصليين مع العلم إن 96% من الناجيات من العنف الجنسي من الشعوب الأصلية في الولايات المتحدة تعرضن للاغتصاب من قبل شخص من غير السكان الأصليين وهو ما يعيق توفير سبل انتصاف فعال والنفاذ إلى العدالة²⁵. كما يؤخر من الوفاء بالوعود التي قطعتها الولايات المتحدة فيما يخص الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي لاسيما ضد النساء من السكان الأصليين.

15. حرية التجمع السلمي

تلقى الولايات المتحدة ثلاثة توصيات تتعلق بضممان الحق في حرية التجمع السلمي ومع ذلك شرعت بعض الولايات الأمريكية في تشريع قوانين لتقيد التجمعات ففي مايو 2021 اعتمدت ولاية فلوريدا وأوكلاهوما قوانين تهدف إلى قمع التجمعات الرامية إلى تحقيق العدالة العرقية التي قامت بها حركةحياة السود. وتتضمن هذه القوانين تعريفات غامضة وفقاً للمقرر الخاص المعنى بالحق في التجمع السلمي تمنح القائمين على قوات إنفاذ القانون سلطة واسعة لتأويل هذه النصوص من أجل منع هذه الاحتجاجات. تجدر الإشارة إنه منذ مقتل جورج فلويد في مايو 2020 وما تبع ذلك من احتجاجات واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية جرى تقديم 93 مشروع قانون لتقيد الاحتجاجات في نحو 35 ولاية أمريكية²⁶.

وهو ما ينذر بتراجع الحق في حرية التجمع السلمي وتعارض هذه القيود مع المادة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان²⁷. كما تتعارض مع أحكام المادة 21 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي نصت على الحق في التجمع السلمي وعدم جواز فرض قيود على هذا الحق إلا تلك القيود التي تناسب وحماية الأمن القومي والتي يجب ألا تفرض من قبل الدولة إلا وفقاً للقانون.

²⁴ Violence Against Women in the United States, <https://bit.ly/3p0xzHe>

²⁵ US Indigenous women face high rates of sexual violence – with little recourse, <https://bit.ly/4262fG5>

²⁶ الولايات المتحدة: خير حقوقى بين سن قوانين في فلوريدا وأوكلاهوما "تفرض قيوداً على أنشطة الاحتجاج، أخبار الأمم المتحدة،

<https://news.un.org/ar/story/2021/05/1075652>

²⁷ أنظر، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 20(1)، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3r4pCfx>

التصنيفات

تري مؤسسة مااعت ضرورة نظر الولايات المتحدة في الآتي:

- الشروع في تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل:
- مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لم تنتضم إليها حتى الآن.
- إنشاء آلية على المستوى الاتحادي وعلى صعيد الولايات للتنفيذ التوصيات الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل تنفيذاً للتوصيات المقدمة في الجولة الثالثة من الاستعراض.
- بذل جهد أكبر من أجل التعاون مع هيئات الأمم المتحدة لاسيما الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.
- إنهاء التدابير والعقوبات القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول المعارضة ل سياسة موافقها الدولية والإقليمية.
- وقف التدخل في الشؤون الداخلية للدول لاسيما الدول النامية.